



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة الحادية والأربعون

روما، 22-29 يونيو/حزيران 2019

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

موجز

إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل) هو الآلية التي تستعين بها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل "تحديد التوجّهات الرئيسية للسياسات الاستراتيجية على نطاق المنظومة والطرق التنفيذية للتعاون في مجال التنمية، وطرق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى البلدان".

وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا جديدًا (القرار رقم 243/71) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لأغراض التنمية الذي يقوم على القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2012 (القرار رقم 226/67) ويكمل أعماله، من أجل منظومة إنمائية فعالة وكفوءة ومتناسقة للأمم المتحدة. وفي مايو/أيار 2018، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضًا على القرار 279/72 بشأن "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية" في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة."

وطلب المؤتمر إلى المدير العام اتخاذ تدابير لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالاستعراض الشامل. وهذا التقرير المرحلي هو السابع من نوعه الذي يُقدم إلى المؤتمر، وهو يتناول: (أ) تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛ (ب) وكفاءة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وفعاليتها ومشاركتها في آليات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ج) ومجالات أخرى ذات صلة بالمنظمة؛ (د) والاتجاهات الناشئة.



C 2019

MZ045/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

ويركز هذا التقرير على تنفيذ منظمة الأغذية والزراعة للاستعراض الشامل لعام 2016، بينما يعرض أيضاً الاتجاهات الأولية المتصلة بتنفيذ القرار رقم 279/72.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Roberto Ridolfi

المدير العام المساعد لإدارة دعم البرامج والتعاون التقني

الهاتف: +39 06570 50146

مقدمة

- 1- إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات هو صك السياسات الأهم بالنسبة إلى الجمعية العامة بحيث أنه يحدد طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان المشاركة في البرنامج في جهودها الإنمائية. أما قرارات الجمعية العامة بشأن "الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" التي صدرت في السنوات 2004 و 2007 و 2012 و 2016¹ فتراكمية بطبيعتها.
- 2- وطلب القرار رقم 2005/13 و رقم 2007/2 الصادران عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة إلى المدير العام أن يتخذ إجراءات لتنفيذ تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. وقد استعرض المؤتمر التقارير المرحلية خلال دوراته العادية المنعقدة في السنوات 2007 و 2009 و 2011 و 2013 و 2015 و 2017². ويغطي هذا التقرير المراحل والإنجازات الرئيسية التي حققتها المنظمة في تطبيق الاستعراض الشامل خلال الفترة الممتدة من يونيو/حزيران 2017 إلى يونيو/حزيران 2019. ويتضمن التقرير أيضًا قسمًا ختامياً بشأن الاتجاهات الأولية المتصلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 279/72.

ألف - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التنمية

تنويع قاعدة الجهات المانحة وتحسينها

[الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

- 3- خلال فترة السنتين 2016-2017 حشدت المنظمة أكثر من ملياري (2) دولار أمريكي متخطية بذلك هدفها لفترة السنتين البالغ 1.6 مليار دولار أمريكي. أما التحسينات الرئيسية التي أفضت إلى هذا النجاح فشملت: (أ) البرامج الاستراتيجية التي قربت بين المكاتب الفنية والميدانية بشكل ناشط لتصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها؛ (ب) وزيادة التوعية المسبقة بشأن مجالات العمل البراجمية الرئيسية؛ (ج) والاستثمار في حشد الموارد والتسويق ومهارات دورة المشروع، بخاصة على المستوى القطري؛ (د) والتفاوض بشأن العديد من الاتفاقات الإطارية الجديدة مع شركاء مهمين مثل البنك الدولي.
- 4- وقدّمت الجهات المانحة العشرون الأولى للمنظمة 79 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية. وزاد بعض شركاء المنظمة في الموارد مساهماتهم بنسبة ملحوظة في الفترة المشمولة بهذه الوثيقة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي وشركاء حساب الأمانة الأحادي.

¹ القرار رقم 250/59 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2004)، والقرار رقم 208/62 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2007)، والقرار رقم 226/67 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2012)، والقرار رقم 243/71 (الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة 2016).

² الوثائق C 2007/17 و C 2009/14 و C 2011/26 و C 2013/28 و C 2015/29 و C 2017/27.

- 5- وتقوم المنظمة كذلك بزيادة التزامها بشكل ملحوظ بالصكوك المالية المتصلة بالمناخ، ويبقى مرفق البيئة العالمية أكبر مقدم للمساهمات الطوعية. وعقب اعتمادها في عام 2016، دأبت المنظمة على تعزيز قدراتها وجهودها لدعم أعضائها من خلال الصندوق الأخضر للمناخ.
- 6- وبغية تسهيل التنفيذ غير المباشر للمشاريع، بما في ذلك البرامج المنفذة على المستوى الوطني، ازداد استخدام الطريقة التشغيلية لتنفيذ الشراكات بدرجة كبيرة.
- 7- وتشجع المنظمة خفض تخصيص المساهمات الطوعية من خلال آليات التمويل كحساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا، والبرامج متعددة المانحين والآلية المرنة للشركاء المتعددين للمنظمة، والصندوق الخاص لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

تعزيز شفافية تدفقات التمويل وإخضاعها للمساءلة

[الفقرات من 30 إلى 33 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

- 8- في عام 2016، انضمت المنظمة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة التي ترمي إلى تحسين شفافية المعونة والتنمية والموارد في المجال الإنساني. ومنذ عام 2017، تدأب المنظمة على نشر معلومات عن جميع أنشطة مشاريعها الممولة من المساهمات الطوعية والاشتراكات المقررة كل ثلاثة أشهر على البوابة الإلكترونية للمبادرة.

تحديد المبادئ الخاصة بإنشاء "كتلة حرجة" من الاشتراكات المقررة وتحسين كفاءة تدفقات الموارد وقابلية توقعها

[الفقرة 29 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

- 9- يقدم برنامج العمل والميزانية للمنظمة لمحةً متكاملة عن مجمل الاحتياجات من الموارد لأجل تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين، بما يشمل الاشتراكات المقررة وتقديرًا للموارد من خارج الميزانية. وفي الفترة 2016 - 2017، مثلت الاشتراكات المقررة 44 في المائة من إيرادات الاشتراكات، فيما شكّلت الموارد من خارج الميزانية ما نسبته 56 في المائة.
- 10- وتقوم المساهمات الطوعية (التي تقدّر بـ 65 في المائة من برنامج العمل لفترة السنتين 2020-2021) بدعم المشاريع التي غالبًا ما تتجاوز مدة تنفيذها السنتين ولكن يتعدى التنبؤ بها على المدى المتوسط. وينجم عن مبلغ المساهمات الطوعية وتوقيتها وتخصيصها مستوى معيّن من المخاطرة وقلة اليقين، وبالتالي تحديات في ما يخص مستويات التمويل والتخصيصات للبرامج.

- 11- وشاركت المنظمة بشكل نشط في المناقشات بشأن "اتفاق التمويل" الجديد لمنظومة الأمم المتحدة. وتلتزم الحكومات، من خلال هذا الاتفاق، بتوفير المزيد من الأموال غير المخصصة، التي ينبغي أن تُترجم إلى موارد "أساسية"

أكثر لاستخدامها بشكل أكثر استراتيجية عبر مجموعة من التدخلات العالمية والمحلية والمزيد من الأموال المجمعة لتمكين هيئات الأمم المتحدة من أن تكون أكثر فعالية من خلال عملها معًا؛ والمزيد من التمويل متعدد السنوات.

ضمان استرداد التكاليف بالكامل

[الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

12- بدأ تنفيذ سياسة المنظمة الجديدة لاسترداد التكاليف، التي أقرها مجلس المنظمة في عام 2015، في يناير/كانون الثاني 2018. وتستند السياسة إلى مبدأ الاسترداد الكامل والنسبي للتكاليف، وهي مصممة لكي تضمن بأن تعكس تكاليف المشاريع بشكل دقيق الدعم الفعلي المطلوب لتنفيذ تلك الأنشطة.

باء- تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة

إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون بشأن التنمية المستدامة (إطار التعاون)
وأطر البرمجة القطرية للمنظمة

[الفقرات 39 و48 و50 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

13- خلال الفصل الثاني من عام 2017، قامت المنظمة بتحديث الخطوط التوجيهية لأطر البرمجة القطرية لديها لكي تيسر المزيد من الاتساق بين أنشطة منظمة الأغذية والزراعة وبين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أصبح يعرف الآن بـ"إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون بشأن التنمية المستدامة" (إطار التعاون).

14- ومن المتوقع أن تشارك ممثلات المنظمة بشكل ناشط في التحليل القطري المشترك وفي صياغة نظرية التغيير لتيسير الاتساق بين نواتج إطار التعاون ومصفوفة نتائج أطر البرمجة القطرية، مما يسهم في تحقيق الأولويات الحكومية والنتائج القطرية لدعم خطة عام 2030 ورصد أهداف التنمية المستدامة.

15- وتشارك المنظمة منذ النصف الثاني من عام 2018 بشكل ناشط في إعداد التوجيهات الجديدة لإطار التعاون وهي الآن في صدد وضع اللمسات الأخيرة على نسخة منقحة للخطوط التوجيهية لأطر البرمجة القطرية لكي تتم مواءمتها بالكامل.

16- ويُجَبَد التنفيذ من خلال آليات تجميع الأموال في سياق إطار التعاون، وبغية تعزيز وتحسين مشاركة المنظمة تم تحديث المرفق بدليل المنظمة لدورة المشاريع المتعلقة بالبرامج المشتركة للأمم المتحدة وأعيد إصداره في عام 2018.

المشاركة في تنسيق منظومة الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين

[الفقرات 49 و50 و53 و57 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

17- إنّ المنظمة من الأعضاء المبادرين في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المجموعة) التي جرى تجديدها وفي مجموعات العمل التابعة لها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018 وافقت المجموعة على الوصف الوظيفي للمنسق المقيم الجديد الذي قام بتوضيح دور المنسق المقيم الجديد على صعيد القيادة والتنسيق والتيسير بالنسبة إلى الفرق القطرية للأمم المتحدة، وأضفى الطابع الرسمي على فك الارتباط بين هذه الأخيرة وبين أعمال التنفيذ والبرمجة التي تؤديها الوكالات والصناديق والبرامج، سواء أكان ذلك بشكل فردي أم جماعي.

18- وتقوم المجموعة حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على إطار الإدارة والمساءلة الجديد الذي سيكتسي أهمية حيوية بالنسبة إلى حسن عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري. وسوف يستوجب تفعيل إطار الإدارة والمساءلة اتخاذ إجراءات من قبل المنظمة لضمان التنفيذ الفعال، بما يشمل تنقيح الأوصاف الوظيفية ونظم الأداء لممثليات المنظمة. ولا سيما بالتماشي مع المصفوفة الثنائية للإبلاغ والمساءلة التي حددها قرار الجمعية العامة رقم 279/72، وإطار الإدارة والمساءلة الجديد، سيتم تحديث نظم تقييم الأداء والإدارة لممثليات المنظمة لكي تتضمن ما لا يقل عن مؤشر واحد متصل بالأداء لإطار التعاون.

19- تحدد الأوصاف الوظيفية الحالية لممثليات المنظمة أدوارها على صعيد "دعم المنسقين المقيمين في إعادة تنظيم الأمم المتحدة استراتيجيًا في البلد المعين وفي مجال الجهود المشتركة للأمم المتحدة لحشد الموارد." وسيتم تحديث هذه التوجيهات في الفترة 2019-2020 عقب وضع اللمسات الأخيرة على إطار الإدارة والمساءلة.

20- ومن خلال الممثلين الإقليميين، تساهم ممثليات المنظمة في تقييم أداء المنسقين المقيمين بالتماشي مع متطلبات الاستعراض الشامل. وتشجع ممثليات المنظمة على المشاركة بوجه ناشط في تقييم النتائج والكفاءات والمساهمة فيه. ويشكل تقييم النتائج والكفاءات نموذجًا متكاملًا للتقييم (في ما يخص النتائج والكفاءات) بالنسبة إلى المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة. وإن عملية تقييم الأداء المشتركة بين المنسقين المقيمين والفرق القطرية ستنتج في أعقاب إصدار الوثيقة النهائية لإطار الإدارة والمساءلة.

تبسيط ممارسات الأعمال التجارية ومواءمتها

[الفقرات من 61 إلى 67 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

مواءمة تيسير الأعمال التجارية

21- تشجع قرارات الاستعراض الشامل الوكالات على السعي إلى تحقيق الوفورات في تيسير الأعمال على المستوى القطري من خلال زيادة التعاون. واستناداً إلى شرط الاعتراف المتبادل بالسياسات ذات الصلة وتوجيه من مجموعة ابتكار الأعمال المشتركة بين الوكالات، تعتزم المنظمة استكشاف الفرص لأعمال تجارية مشتركة على المستويات العالمية أو الإقليمية أو الوطنية في مجالات عمل مختارة مثل الخدمات الإدارية، وإدارة الأسطول، وتجميع عقود مركز التجارة الدولية والمشاركة في السائقين والمشتريات.

أماكن العمل المشتركة

22- يفرض إنشاء أماكن العمل المشتركة "تحديات على المنظمة بما أن غالبية مكاتبها حول العالم تقدمها الحكومات مجاناً في الوقت الراهن (فإنّ 96 مكتباً من أصل 152 مكتباً تقدمه حكومات، فيما توجد تسعة مكاتب في دار الأمم المتحدة المشتركة؛ وإن منظمة الأغذية والزراعة تستضيف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ثمانية مكاتب). وبغض النظر عن اعتبارات الميزانية، يسمح الترتيب الحالي للمنظمة بالعمل عن كثب مع نظرائها. وعلاوة على ذلك، فقد برهنت التجربة في أماكن العمل المشتركة عن محدودية هذا المفهوم مع توفر ميزانيات مختلفة للوكالات من أجل تأمين المكاتب.

23- وينبغي إجراء المزيد من التحليل بشأن القيمة مقابل المال وفعالية تكاليف أماكن العمل المشتركة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، ليس فقط من منظور كل بلد، بل أيضاً لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة، لا سيما في سياق الميزانيات المعدومة النمو الإسمي. ويبدو أن تحقيق هذا الهدف تلقائياً في جميع البلدان، من دون إيلاء الاعتبار الواجب لحالة العمل، غير واقعي وقد يؤثر على الترتيبات الحالية.

24- وبالتالي، تتبع منظمة الأغذية والزراعة نهجاً عملياً وموجهاً نحو الأعمال، بما يتماشى مع مبدأ عدم وجود نمط واحد يناسب الجميع في معالجة خدمات الدعم المشتركة المقترحة ومفهوم أماكن العمل المشتركة، بالنظر إلى توجيه الواضح من جانب الأعضاء لتجنب تكاليف إضافية.

مواءمة عمليات الشراء

25- إن المنظمة عضو ناشط في شبكة المشتريات للجنة الإدارية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة، وهي من الجهات الفاعلة في فريق المشتريات المشترك للوكالات التي توجد مقارها في روما، وهو فريق يشارك في توفير المشتريات للمقر الرئيسي عند الإمكان ويتبادل أفضل الممارسات ويشجّع الاستخدام الأمثل للأنشطة المتصلة بالمشتريات، بما يحقق وفورات وغيرها من المنافع.

26- وفي عام 2017، أجري 13 نشاطاً مشتركاً للمشتريات للوكالات التي توجد مقارها في روما (وتشمل الأمثلة التأمين الطبي والصحي والأثاث والكهرباء والاجتماعات الفيديوية وأعمال التجديد، وما إلى ذلك). وفي عامي 2017 و2018، أبرم أكثر من 25 عقداً لمؤسسات أخرى بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، بما في ذلك أجهزة تكنولوجيا المعلومات، والمراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية، والخدمات الاستشارية لأمن تكنولوجيا المعلومات، ومعدات الاتصالات، وخدمات التدريب على تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأجهزة والخدمات الخاصة بالربط بواسطة الأقمار الاصطناعية.³

³ الفقرة 48 في الوثيقة JM 2018 2/2 "التقرير المرحلي المشترك عن التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما"، الصفحة 16.

جيم - مجالات تنفيذ الاستعراض الشامل التي تهم المنظمة

إعادة تنظيم وتعزيز القدرات في مجال الدعم المتكامل للسياسات وإدارة البيانات والشراكات والتمويل،
على نطاق المنظومة، لتحسين الدعم الجماعي لخطة عام 2030

[الفقرات من 19 إلى 21 و 47 و 68 و 76 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

27- يعتبر كل من الاستعراض الشامل لعام 2016، وتقرير⁴ الأمين العام الصادرين بموجب الاستعراض الشامل والمقدمين في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول من عام 2017، وقرار الجمعية العامة 279/72، أن هدفهم الرئيسي هو إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

28- وطلب الاستعراض الشامل (الفقرة 19) من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد بيان على نطاق المنظومة بالمهام الحالية "التحديد الثغرات وأوجه التداخل في التغطية وتقديم التوصيات لمعالجتها". وطلب أيضاً من رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن يضعوا، بقيادة الأمين العام (الفقرة 20) "وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، تترجم تلك التوصيات إلى إجراءات ملموسة... من أجل تحسين الدعم الجماعي المقدم من الكيانات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن يقدموا هذه الوثيقة"

29- ووجد تقرير الأمين العام الصادر في يونيو/حزيران 2017 أنه "لا يزال على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكمل انتقالها من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عام 2030" وأكد أن ذلك "يعكس تركيزاً متواصلًا على تدخلات من النوع الذي يركز على الأهداف الإنمائية للألفية ويسلط الضوء على الحاجة إلى تبني خطة التنمية المستدامة بشكل كامل من الناحية المفاهيمية والموضوعية."

30- وعلى وجه التحديد، حدد التقرير أربع فجوات ينبغي إيلاء الاهتمام لها على سبيل الأولوية:

- (أ) خدمات السياسات المتكاملة: "تم تخصيص 16 في المائة فقط من إجمالي الأموال - أو حصة مماثلة من إجمالي الموظفين - لتقديم المشورة بشأن السياسات والدعم المعياري وجمع البيانات وتحليلها، في عام 2016."
- (ب) إدارة البيانات: "نظراً إلى أن تصنيف البيانات يُعتبر أمراً أساسياً من أجل عدم إهمال أحد، يجب أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدراتها على إدارة البيانات التي تم جمعها وأن تحوّلها إلى رؤى."
- (ج) الشراكات: "سنحتاج إلى تضمين الشراكات في نموذج الأعمال الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية."
- (د) التمويل: "تتطلب الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة إصلاحاً شاملاً في نهج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتمويل."

⁴ الوثيقتان [A/72/124-E/2018/3](#) و [A/72/684-E/2018/7](#).

31- وتساهم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال مشاركتها في أنشطة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجموعات النتائج الاستراتيجية وفريق المهام والمجموعات المرجعية، ومن خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة الداخليين والوكالات التي توجد مقارها في روما والشركاء الخارجيين الآخرين، في الجهود المبذولة لبلورة منظورات تنظيمية على نطاق المنظومة، وكذلك على المستوى المؤسسي، حول كيفية معالجة كل من هذه الفجوات الأربع. وهناك توافق ناشئ بين جميع أصحاب المصلحة يفيد أن سدّ تلك الفجوات يتطلب اختبار نماذج جديدة للأعمال والاستثمار في مهارات جديدة ولا سيما في ما يتعلق بالتكنولوجيا وإعادة نشر القدرات الحالية وتعزيزها من أجل تحسين القيمة لقاء المال على صعيد توفير الخدمات وتمكين الإجراءات من قبل الأطراف الأخرى وحفزها.

تعزيز وظائف التقييم الوطنية

[الفقرة 21(ج) من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

32- استجابةً لدعوة الجمعية العامة إلى تعزيز المشاركة والقدرات الوطنية في مجال التقييم، تعامل مكتب التقييم لدى المنظمة بشكل منهجي مع الهيئات الوطنية للتقييم في تنفيذ العمل على الصعيد القطري وسعى إلى بناء قدراتها من خلال التدريب وتبادل المعارف.

33- وعزز مكتب التقييم، منذ عام 2015، الانخراط مع الحكومات الوطنية في جميع مراحل تقييماته القطرية من أجل تعزيز ملكيتها الوطنية وإبراز وجهات النظر الوطنية بصورة أفضل. كما أن مكتب التقييم يمنح الأولوية للاستعانة باستشاريين وخبراء وطنيين في تقييماته من أجل الاستخدام الأقصى لمعرفتهم بالثقافة والسياق المحليين فضلاً عن تنمية قدراتهم. وعلى سبيل المثال، في الفترة 2016-2017، تم تقييم برنامج المنظمة في كينيا بالاشتراك مع مؤسستين وطنيتين.

34- وقاد مكتب التقييم أيضاً عملية إنشاء جماعة ممارسين لإجراء عمليات التقييم في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية أطلق عليها اسم "EVAL-Forward". ويتم دعم هذه المبادرة بشكل مشترك من قبل مكاتب التقييم التابعة للوكالات التي توجد مقارها في روما. وهي تجمع بين الباحثين والمقيمين والعاملين في مجال التنمية وصانعي السياسات والباحثين في المؤسسات الوطنية، وتُوفر للكثيرين فرصة غير مسبوقه للوصول إلى التدريب ذي الصلة وتبادل المعرفة والمعلومات المتعلقة بالتقييمات في مجال الأمن الغذائي.

التقييمات المشتركة

[الفقرة 32 من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

35- في الفترة 2016-2017، أجرى مكتب التقييم تقييمين اثنين للبرامج المشتركة بهدف توفير المساءلة والتعلم، وتقليل تكاليف المعاملات في نفس الوقت. وأجري التقييمين مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأغذية العالمي، على التوالي. وفي الفترة 2018-2019، شارك مكتب التقييم في تقييم مشروع مشترك للأمم المتحدة في موزامبيق

مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي، وكذلك في تقييم برنامج عالمي مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك مكتب التقييم في مجموعة الإدارة للتقييم الإنساني المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في إثيوبيا.

36- وكجزء من أعمال التقييم المشتركة الأخرى، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي في تنظيم "اجتماع للدروس المستفادة بشأن التقييمات المشتركة" في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا). وكان الهدف من الاجتماع هو التعلم من تجارب مختلفة للتقييمات المشتركة وفهم كيفية تلبية احتياجات البلدان (أصحاب المصلحة الرئيسيين ونظرائهم في التقييمات) بشكل أفضل. ويعمل مكتب التقييم على وضع مذكرة إرشادية لإجراء تقييمات مشتركة فعالة من حيث التكلفة كنتيجة لهذا الحدث.

التكامل بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية

[الفقرة 57(ح) من قرار الجمعية العامة رقم 243/71]

37- يعكس الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة التزام المنظمة برؤية شاملة بشأن الفقر والقدرة على الصمود في الريف، تركز على الوقاية وتعزيز القدرات الاقتصادية والقدرات الإنتاجية على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع، مع تشجيع الحلول والاستراتيجيات المبتكرة والمستدامة لسبل المعيشة، في سياق التحول الريفي. ويعزز هذا النهج المواءمة مع خطة عام 2030 وخطة العمل من أجل الإنسانية. وتكمن الميزة النسبية للمنظمة في توليد المعرفة والعمل في مجال السياسات والمعرفة التشغيلية لدعم الحكومات بشكل فعال في تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية المراعية للصدمات ومستجيبة لها⁵ وفي التنفيذ المباشر للتدخلات القائمة على النقد والنقد الإضافي في سياقات الطوارئ.

38- وفي عام 2015، وافقت الوكالات الثلاث التي توجد مقرها في روما على إطار عمل مفاهيمي⁶ في ما يتعلق بفهم كيفية دعم قدرة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الصمود في وجه الصدمات التي تؤثر على سبل كسب عيشهم ونظمهم الغذائية، ونطاق هذا الدعم وطرقه. ويعرض الإطار طريقة يمكن لهذه الوكالات أن تسعى من خلالها إلى بناء مواءمة تكميلية بين النهج الموجودة الخاصة بما من أجل دعم قدرة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الصمود بدلاً من وضع نهج جديدة، مما يضمن بالتالي أن التعاون بينها يتسم بالفعالية من حيث التكلفة.

39- وأطلق الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016 في إسطنبول من أجل تشجيع الحلول المستدامة للأزمات الغذائية على امتداد الرابط بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. وفي عام 2018، قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة (70 مليون يورو) إلى منظمة الأغذية والزراعة من أجل تفعيل هذه الشبكة العالمية لمعالجة الأزمات الغذائية بطريقة

⁵ <http://www.fao.org/3/a-i7606e.pdf>

⁶ <http://www.fao.org/emergencies/resources/documents/resources-detail/en/c/335336/>

مستدامة. ومن المتوقع أن يكون لهذه المساهمة أثر تحفيزي في الرابط بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام من خلال الإجراءات القائمة على الأدلة والمرتبطة بالسياق والشراكات الاستراتيجية. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بشكل مشترك حيثما أمكن مع شركاء في التنفيذ على المستويين القطري والعالمي، وبخاصة برنامج الأغذية العالمي.

40- وخلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني التزم المجتمع الدولي رسميًا بإحراز تقدم تدريجي نحو نهج أكثر "استباقية" للمساعدة الإنسانية. وفي المرحلة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، شدّد كل من الأمين العام للأمم المتحدة والفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية على الأهمية الحيوية لنقل التركيز من الاستجابة للأزمات إلى الوقاية منها والتخفيف من وطأتها، وإعادة تنظيم طرائق التمويل. وتقع منظمة الأغذية والزراعة ومبادرتها لـ "الإنذار المبكر - العمل المبكر" في صلب تلك التطورات لمساهمتها من خلال العمل على المستويين القطري والعالمي. وقد طبقت إجراءات مبكرة بشأن مجموعة متنوعة من المخاطر والقطاعات الزراعية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية طيلة عام 2018. وقد كانت النتائج واعدة، إذ تشير إلى فعالية كبيرة في تكلفة العمل المبكر، سواء في توفير أصول سبل العيش الرئيسية أم في تقليل تكاليف الاستجابة الإنسانية.

41- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق مع المبادرة المعروفة بآلية العمل المبكر لمكافحة المجاعة التي يقودها البنك الدولي والتي تسعى إلى إضفاء الطابع الرسمي على الروابط بين ترتيبات الإنذار المبكر والتمويل والتنفيذ وتعزيزها، مما يزيد من تأثير الجهود الدولية الرامية إلى الحد من آثار المجاعة.

دال - الاتجاهات الناشئة عن القرار 279/72

- 42- في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، عرضت منظمة الأغذية والزراعة على الاجتماع المشترك للجنتي البرنامج والمالية وثيقة تناولت تداعيات تطبيق الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة وتمويلها.
- 43- وعلى وجه الخصوص، دعا القرار 279/72 إلى تعزيز الدعم المالي لنظام المنسقين المقيمين، من خلال: (أ) فرض رسوم تنسيق بنسبة 1 في المائة على مساهمات الأطراف الثالثة المخصصة بشكل دقيق وغير الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية المتصلة بالتنمية، يتعين دفعها عند المصدر؛ (ب) ومضاعفة ترتيبات تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بين هيئات المجموعة.
- 44- ودخلت رسوم التنسيق حيز التنفيذ في 1 مارس/آذار 2019. وشاركت منظمة الأغذية والزراعة في المناقشات التي دارت حول كيفية تفعيل الرسوم في فريق الإشراف على الإدارة الائتمانية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومحافل أخرى تابعة للمجموعة. ويتم تطبيق الرسوم عندما يخصص الاتفاق بإحكام المساهمة في أنشطة محددة متعلقة بالتنمية (باستثناء الأموال المجمعة، والصناديق المشتركة للأمم المتحدة، وحسابات الأمانة الأحادية وغيرها). وبينما يذكر القرار أن الرسوم ستدفع في "المصدر"، قدمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خيارين لدفع الرسوم: "يديرها المانح"، حيث يتم دفع الرسوم من قبل شريك في الموارد إلى أمانة الأمم المتحدة و"تديرها الوكالة" حيث يتم دفع الرسوم من خلال الوكالة التي تنفذ النشاط المعني.
- 45- وبصرف النظر عن الخيار المحدد، فإن المساءلة بشأن استخدام الرسوم تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وليس هيئة الأمم المتحدة التي توقع على اتفاقية المساهمة المخصصة بإحكام. وبناء على ذلك، فإن جميع إجراءات المساءلة عن استلام الأموال الواردة من رسوم التنسيق واستخدامها والإبلاغ عنها تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة التي ستديرها وتبلغ الجهات المانحة وفقاً لصلاحيات الحساب الخاص للأغراض المتفق عليها.
- 46- وتشدد أمانة منظمة الأغذية والزراعة على أن الرسوم التي "يديرها المانح" هي الخيار المفضل لأن ذلك ينطوي على عملية أكثر بساطة ويقلل من تكاليف المعاملات الإجمالية.
- 47- وإضافة إلى رسوم بنسبة 1 في المائة، سيتم ضمان تمويل نظام المنسقين المقيمين من خلال مضاعفة ترتيبات تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يتماشى مع القرار 279/72. وأجاز الأعضاء، في الدورة الستين بعد المائة لمجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2018، للمنظمة بدفع حصة مساهمتها لعام 2019 لتمويل نظام المنسقين المقيمين وقدرها 4.7 ملايين دولار أمريكي، أي بزيادة تبلغ 2.55 مليون دولار أمريكي عن المبلغ المدرج في الميزانية. وتنعكس الزيادة في المساهمة أيضاً في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021.